بقلم:
بثينة خليفة قاسم

الحلقة الأولى

يفضي بنا الحديث عن النقابات العمالية إلى حتمية ربط أدائها منذ السنوات البكر لمريديها على إمتداد عقود من الزمن خلال القرن المنصرم بدفاعها المستميت عن حقوق العمال ودورها المرتقب نحو تحسين الأوضاع العمالية ، ويشير البعض إلى أن دور النقابات العمالية في الآونة الأخيرة عربياً ودولياً قد بدأ في الإنحسار ، حينما إرتضت الإستكانه والإستتار خلف الجدار البيروقراطي لأداء الشركة أو المؤسسة التي تمثلها ، ماذا عن نقابات مملكة البحرين؟ وكيف يقيم رؤساء النقابات العمالية في مملكة البحرين المشهد النقابي بعد صدور المرسوم رقم (33) لعام 2002 ؟ وما هي التحديات التي تواجه العمل النقابي؟ وإلى أي حد يسهم وعي وثقافة منتسبي النقابة في حلحلة قضاياه وتحريك الرأي العام نحو تسليط الضوء بإيجاد حل رايدكالي / جذري لعلاج إشكالياته ؟ ما علاقة عمال المصانع (الجنود المجهولين) بين النقابة ومجلس إدارة الشركة ؟ هل صحيح أن النقابات العمالية مجرد واجهة إستعراضية أو قطعة إكسسوار تفاخر بها الحكومات أمام الملأ ؟ موقف النقابيين من الفصل التعسفي؟ ماذا ينقص الحركة النقابية اليوم كي تتبوأ المهام المنوط بها وفق ما جاء من بنود ومواثيق منظمة العمل الدولية ؟ هل نستطيع القول أن الحركة النقابية اليوم إستطاعت أن تصل إلى مرحلة (المفاوض) الشرس ، القادر على إلقاء أوراقه كاملة دونما ترهيب أو إرهاب يمارس في حقه ؟ موقف المجلس النيابي إزاء التعددية النقابية داخل المنشأة؟ وأخيراً وليس آخراً، هل ساهمت الصحافة البحرينية في إيصال أصوات النقابيين إلى أصحاب القرار؟

وقد إخترنا في دراستنا المتواضعه ، أن نسلط الضوء على عدد من نقابات الشركات الخاصة ذات الثقل والوزن في حركة تسيير إقتصاد البلاد ، حيث توجهنا بأسئلتنا إلى رؤساء النقابات أو من ينوب عنهم ، الذي لم يألوا جهداً في التواصل معنا، البعض كان جريئاً إلى الحد الذي فتح أعيننا على نقاط ما كنا لنعرفها لولا تواصلنا بطرق الباب والسؤال بحثاً عن إجابة ، والبعض الآخر كان (بوقا) لمجلس إدارة شركته، في حين إختار البعض الصمت وعدم التعاطي مع الرأي العام ، كنقابتي «بناغازي» و«باس»!

الضيوف المشاركون:

- السيد محمد عبدالرحمن محمد (رئيس نقابة أسري)
- السيد محمد الدولابي (نائب رئيس نقابة بابكو)
- السيد علي البنعلي (رئيس نقابة ألبا)
- السيد حمد محمد الذوادي (رئيس نقابة جيبك)

أضواء على الحراك النقابي في مملكة البحرين منذ صدور المرسوم الملكي رقم (33) لعام 2002

المشهد النقابي في البحرين اليوم ..

■■ وحول المشهد النقابي في مملكة البحرين اليوم يرى **السيد محمد عبدالرحمن محمد** رئيس نقابة (أسري) أنه بعد صدور المرسوم رقم (33) لعام 2002 ، كنا قد إستبشرنا خيراً ، وتأملنا أن يكون هناك حوار إجتماعي يعزز من المكانة والشراكة الحقيقية بين أطراف الإنتاج الثلاثة ، إلا أنه للأسف طرفي الإنتاج " حكومة وأصحاب العمل" تصدوا للعمل النقابي وعملوا على المساس بثوابت الحركات النقابية في عدد من الجوانب القانونية سواءاً في قانون النقابات أو من خلال ديوان الخدمة المدنية ، فالمادة (10) مثلاً ، فيها مساس واضح وصريح في حرمان القطاع الحكومي من الحق النقابي ، مع أنه حق مشروع ولا يجوز التمييز في المادة (2) من الإتفاقية رقم (87) المعني بالحقوق والحريات النقابية ، إلا أن ديوان الخدمة المدنية رفض هذا الحق ، وهذا يعتبر إنتهاك للحريات النقابية . المادة (21) من قانون النقابات هي الأخرى حرمت قطاعات كبيرة من حق الإضراب ، وهذا مساس بمبادىء الحرية النقابية التي تتنافى مع دستور ولجنة الحريات في منظمة العمل الدولية .. كلا التدخل القانوني أضعف من المكان النقابية المتكافئة كشريك متكافىء مع كل من أصحاب العمل والجانب الحكومي ، وأعطى رسالة لأصحاب لأصحاب العمل في مزيد من الضغط على الحراك النقابي في التعسف للنقابة ، وما جرى من فصل لكثير من رؤساء النقابات دليل على عدم إحترام العمل النقابي ، الذي لن يخدم التنمية الإقتصادية المستدامة داخل مجتمعاتنا ولن يخدم الإستقرار والسلم الإجتماعيين .

■■ أما **السيد علي البنعلي** رئيس نقابة (ألبا) فيؤكد أن ثمة جهود نقابية ممتازة ، بيد أن أصحاب العمل يريدون إحتكار كل عمليات الإنتاج لصالحهم ، وهذا يضر بمصلحة الطبقة العاملة ، حيث أن هناك منافسة على مستوى منطقة الخليج ، وهناك عمالة في طريقها للخروج من البلاد ، ورغم مساعي النقابات العمالية لخلق حالة من الإستقرار العمالي عن طريق تحسين الظروف العمالية ، إلا أن توجهات غرفة تجارة وصناعة البحرين هي في أكثرها مواقف تعمد على تغطية النواقص ، وتسعى أن تكون الحكومة هي المهيمنة .

■■ السيد **حمد محمد الذوادي** رئيس نقابة (جيبك)، يرى أن الحركة النقابية اليوم تمر بمرحلة من الأحداث والتطورات التي تصب جميعها في مصلحة العاملين والموظفين، فبفضل من الله ثم العمل الدؤوب والمخلص للقائمين على العمل النقابي في الشركات والمؤسسات نجد أن مجهوداتهم أثمرت عن عدة انجازات للعاملين بها، وما تحقق في القطاع الحكومي من زيادات في الأجور جاء استجابة للتحرك العمالي المطالب برفع الأجور وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي المقابل نجد عدد من المؤسسات يقف حجر عثرة في طريق الحركة النقابية من خلال تهميش دور النقابات وعدم تمكينهم من إيصال أصوات العاملين بها إلى من بيده سلطة اتخاذ القرار.

■■ في حين يستخلص **السيد محمد الدولابي** نائب رئيس نقابة (بابكو) أن المشهد النقابي اليوم يعيش حالة من التذبذب ، إذ يبدأ من عدم اكتمال الهيكل النقابي من ناحية النقابات العامة وانتهاء بزوال بعض النقابات من التشكيل النقابي وتصفية البعض منه نتيجة تسريح العامل كما يحدث اليوم في بعض المصانع الجاهزة ،كما ان النقابات اليوم تشكو من عدم التواصل في مابينها .

رئيس نقابة «أسري»
محمد عبدالرحمن محمد:

لا يزال أصحاب العمال ينظرون للنقابة العمالية أنهـــا «بُعبُـــع»

رئيس نقابة «ألبـــا»
علـــي البنعلـــي

لقـــد آن الأوان ان نطالب بتطبيـق فعلي لكل مطالبنا ..

التحديات التي تواجه العمـــل النقـــابي :

■■ يـرى **السيد محمد الدولابي** رئيس نقابة (بابكو)أنه يمكن إجمال التحديات التي تواجه العمل النقابي بعدد من النقاط المفصلية ومنها إدارة الشركات ، حيث ان ادارة الشركات الى وقتنا الحاضر لم تعرف الدور الحيوي الذي تقوم به النقابات، ومعظم هذه الشركات تفسر وجود النقابات بانه طرف معارض من اجل المعارضة فقط لا من أجل ضرورة وجودها على الرغم من اقرار مرسوم 33 لعام 2002 ، فالشركات لاتحاول لبس قبعة العامل والتفهم لما يعانيه ووضع رؤية من اجل تحسين وشروط العمل ، فبدل من ذلك تحاول الادارة بشكل ما جلب العمالة الاجنبية و

هـــل للنقـــابة أجندة سياسية ؟

■■ **السيد علي البنعلي** رئيس نقابة (ألبا)، يرى أن ما يردد من أقاويل حول أن النقابة تملك أجندة سياسية ليس بعيداً عن الواقع ، ، فالسياسة ليست بعيدة عن العمل النقابي وما هو متاح الآن غير ما هو متاح في السبعينات ، إذ ليس هناك معتقل سياسي ولا صحافي مسجون ، هناك حرية كاملة، يجب أن تلقى بظلالها على قضية الفصل من الشركات ، كما يمكننا كنقابيين أن نصل بالتفاوض مع الجميع ونضفي جواً من المصداقية لأداء العمل ، أضف إلى اننا نستطيع أن نعول على ديوان الرقابة المالية كشريك أساسي في عملية الرقابة .

■■ في حين يفند **السيد محمد عبدالرحمن محمد** رئيس نقابة (أسري) ، ما يقال بشأن تدخل النقابة في الشأن السياسي ، أنها كلمة حق يراد بها باطل ، فالعمل السياسي هو عمل مكلف للجانب الإقتصادي ، الإجتماعي والنقابات لها دور في تحسين مواقعها وفي الشأن العام داخل أي مجتمع ، وتلك ثوابت العمل النقابي ، كما أن الدول المتقدمة لا تحرم المنافسة الواسعه للواقع السياسي داخل البلد ، والأصل كحركات نقابية أننا نسهم في رسم سياسة إقتصادية / إجتماعية للبلاد ، فهل حينما نطالب بتحسين أجورنا ، يعتبر مطلبنا تدخلاً في السياسة ؟ هل نحن نطعن في قضايا سياسية أم نتحدث عن التهديد والوعيد بإتخاذ الاجراءات التعسفية من اجل كبح جماحه .

هناك أيضاً عنصر بيروقراطية القرار حيث تمر مرحلةالتفاوض واخذ القرار بسلسلة طويلة من الاجراءات كمثال في شركة (بابكو) تبدا من مدير العلاقات الصناعية ولجنة التباحث والتنسيق والادارة التنفيذية ومجلس الادارة حيث ان هذه المسيرة تحتاج في بعض الاحيان الى سنوات وليس الى اشهر.

ولا يفوتنا عدم معرفة صلاحيات النقابات حدود صلاحيةالادارة كعنصر مهم من عناصر التحديات، حيث تعتبر النقابات اليوم وليدة ومن المشكلات التي تعاني منها هو عدم التجاوب من بعض الشركات معها في كثير من الاحيان . النقابة تعتبر اليوم شريك حقيقيا، ومن هذا المنطلق على ادارة الشركات التعامل معها بهذه الصفه فنجد في احيان كثيرة ، أن المعلومات التي تطلب النقابة من الجهاز الاداري توفيرها من اجل القيام بدراسة معينة يصبح من المستحيل الحصول عليها ، كما تقوم الادارة في احيان كثيرة باشاء لجان ذات شأن عمالي على سبيل المثال وليس الحصر مثل لجان التحقيق وفصل بعض العاملين ، و النقابة تكون بعيدة عن هذا الوضع في اغلب الاحيان بل قد تكون على غير علم بذلك ، مثال آخر تم تدارس وثيقة السلوك في الشركات النفطية في الفترة الاخيرة وكانت معظم النقابات على غير علم به، و تم فرض نسبة ا٪ ضد التعطل والنقابات آخر من يعلم. تجري اليوم مناقشة حول تغيير بعض مواد قانون العمل و النقابات و النقابات في نأي عن كل ذلك!

■■ أما السيد **حمد محمد الذوادي** رئيس نقابة (جيبك) يوضح أن النقابات العمالية اليوم تواجهها تحديات كثيرة ، وتكون حاجزا لتحقيق المطالب العمالية منها عدم قبول أصحاب العمل للتنظيم النقابي داخل المنشآت وعدم السماح لموظفي القطاع العام بتكوين نقاباتهم، وسيطرة الجمعيات السياسية على بعض النقابات، كما أن الحركة السريعة والمتزايدة في ارتفاع الحياة المعيشية يدعو النقابات إلى جعل طلب الزيادة بالرواتب وتعديل المزايا بندا أساسيا ودائما على جدول المفاوضات مع إدارات الشركات حتى لا يتضرر العامل في حياته المعيشية، فمثلاً نرى بأنه في خلال الثلاث سنوات الماضية طرأت طفرات في أسعار المواد الغذائية وأسعار العقارات مما اثر على استقرار العامل في الحياة العامة واربكته مادياً ومعنوياً، لذا نرى بأن تدخل الحكومة الموفرة لضبط ارتفاع الأسعار وجعلها في متناول أيدي الجميع أمر ضروريا وملحا.

ما هي مطالبكم كحركة نقابيـــة عماليـــة ؟

■■ **نقابة جيبك** : إن جميع الحركات النقابية حركات داعمة وموجهة للمصلحة العامة لذا نرى بأن الحركة النقابية تدعم كل ما من شانه دعم العمل ورفع مستوى الإنتاج وجودته، كما أنها بالمقابل تطالب أرباب العمل برفع أجور العاملين وتحسين ظروف العمل وحرية التنظيم النقابي، فالمؤسسة التي ترغب في التطور والارتقاء يجب عليها أن تقوم بتعويض العمال تعويضا عادلا ومساعدتهم على التغلب على الغلاء المعيشي بالزيادة في الرواتب وإيجاد المزايا التي تعين العامل وأسرته على العيش اللائق، لذا نطالب أرباب العمل بالمبادرة لتيسير ظروف العمل بالمنشأة وتكون الصراحة والشفافية هي الأساس الذي تبني عليها المعاملات بين إدارة المنشأة والنقابة وذلك لصالح الجميع.

■■ **نقابة ألبا**: نحن نرى أن الحركة العمالية بحاجة إلى وحدة ، والقطاع الحكومي هو الذراع الممتد لنشاطاتنا وعلى ضوء ذلك نجد ضرورة إقرار النقابات الحكومية من جانب ، والتخلي عن الإزدواجية بين إعطاء الزيادة العمومية بين القطاعين العام والخاص من جانب آخر ، خصوصاً أن مساعي وزير العمل وتصريحاته المستمرة حول رفع رواتب العمال البحرينيين ومطالبته العدالة في توزيع الدخل لا يعوزها توضيح ، لا سيما وأن إرتفاع مستوى المعيشي ، يلقي بتبعاته على الجميع دون إستثناء ، كما أن الزيادة في سعر النفط يجب أن ينعكس على واقع العامل البحريني ، أما فيما يخص قضية الرواتب ، نحن نطالب بمجاراتها بالقطاع الحكومي ، حيث الرغبة الملكية الصادقة تجاه رفع الرواتب ، وأكبر دليل على ذلك الزيادة الأخيرة التي حصل عليها القطاع الحكومي ، البحرين منتعشة إقتصادياً ولدينا مركزاً للمستثمرين ، ورخص كثيرة في مجال التجارة والإقتصاد ، كما أن وزارة التجارة واقع إجتماعي / إقتصادي؟ ، النقابة العمالية ترسم سياساتها نحو تحسين واقعها الإجتماعي والإقتصادي من أجل إيجاد عدالة إجتماعية من أجل الإرتقاء بمستوى المعيشة ، وفي الجامعات تدرس العلوم السياسية جنباً إلى جنب الإقتصاد ، فكيف حينما نتحدث عن رسم واقع إقتصادي، يقولون أننا نعمل في السياسة ؟ هذا قول مغلوط ولن يخدم العمل المشترك بين الشركاء الثلاثة ، وهو إتهام باطل يراد به تشويه الحراك النقابي .